

**اتفاق جنائي - سرقة بالإكراه ليلا
قتل عمد - استعمال القوة والتهديد
والعنف مع موظفين عموميين**

القضية رقم ١٩٩٢/٥١٢١ جنايات نجع حمادى

١٩٩٢/٩٨٤ كلى قنا

الطعن بالنقض رقم ٦٨/٣٢٥٦ ق

محكمة النقض الدائرة الجنائية

مذكرة بأسباب الطعن بالنقض

المقدمة من : — محكوم ضده — طاعن

وموطنه المختار مكتب الأستاذ / رجائي عطية المحامى بالنقض ٤٥ شارع طلعت
حرب و ٢٦ شارع شريف باشا — عمارة أيموبيليا — بالقاهرة.

ضد : النيابة العامة

فى الجناية : ١٩٩٢/٥١٢١ نجع حمادى - ١٩٨٤/١٩٩٢ كلى قنا
والمحكوم فيها حضورياً من محكمة قنا بجلسة ١١/١١/١٩٩٧ بمعاقبة بالأشغال
الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة.

الوقائع

أحال المحامى العام لنيابة قنا الكلية الطاعن وآخرين إلى محكمة الجنايات بوصف
أنهم فى ليلة ١٩٩٢/١٠/٣ بدائرة مركز نجع حمادى محافظة قنا

أولاً : المتهمون جميعاً إشتراكوا فى إتفاق جنائى الغرض منه إرتكاب جناية سرقة بالإكراه ليلاً
مع حمل السلاح بأن إتفقت إرادتهم على سرقة مخلفات الألمونيوم المملوك لشركة
الألمونيوم.

ثانياً : قتلوا المقدم عمداً بأن أطلق صوبه المتهم الأول (الطاعن) عدة أعيرة نارية
من بندقية آلية حال وجود بقية المتهمين على مسرح الحادث ليشدوا من أزره قاصدين من
ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته
وتقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هى أنهم قبل إرتكابها سرقوا مخلفات الألمونيوم المبينة
بالتحقيقات والمملوكة لشركة مصر ليلاً حالة كونهم أكثر من شخصين يحمل
أحدهم سلاحاً نارياً — الأمر المنطبق عليه المادة ٣١٦ عقوبات.

ثالثاً : إستعملوا القوة والعنف والتهديد مع موظفين عموميين هم رجال الضبط القضائى
بمركز شرطة نجع حمادى المبين أسمائهم بالتحقيقات وذلك بأن أطلق المتهم الأول

(الطاعن) عدة أعيرة نارية تجاههم ليحملوهم بغير حق على الإمتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم هو ضبطهم وقد بلغوا من ذلك مقصدهم.

المتهم الأول (الطاعن) :

أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً (مششخنا بندقية آلية) وذخائر تستعمل فى إطلاقه دون أن يكون مرخصاً له بحيازة وإحراز السلاح

الأمر المعاقب عليه بالمواد ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٨، ١٣٧، ٢٣٤، ٢٣٥ والمواد ١/١، ٢٦، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول المرفق.

وحصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى التى قضت المحكمة بإدانة الطاعن وباقى المتهمين عنها بقوله إنه فى يوم ١٠/٢/١٩٩٢ إتفق المتهم الأول (الطاعن) مع باقى المتهمين من الثانى إلى الأخير وآخرين حدثين على سرقة مخلفات الألمونيوم المملوكة لشركة مصر بنجع حمادى وفى ساعة متأخرة من الليل إستقل المتهمون سيارة نصف نقل للمتهم الأول (الطاعن) تحمل رقم نقل قنا وقام بقيادتها المتهم الثانى وحمل الأول سلاحاً آلياً (بندقية) وإتجهوا إلى مكان تشوين المخلفات وإستولوا على ١٧٢,٥ كيلو جراماً فى أجولة ووضعوها فوق صندوق السيارة وأعد رجال الشرطة كميناً فى طريق فرارهم بقيادة المقدم / وبصحبه النقيب وبعض رجال الشرطة السريين - وعندما إقتربت السيارة إعترض الكمين سيرها فلاذ المتهمون بالفرار تاركين السيارة وما عليها وتعقبهم المقدم / محمد احمد بغية القبض عليهم غير أن المتهم الأول (الطاعن) أطلق عدة أعيرة نارية إتجاهه قاصداً قتله (!؟) لمنعه من ضبطه ورفاقه فأصاب المجنى عليه عياران فى فخذه الأيسر أدباً إلى تهتك الشريان والوريد الخدى الأيسر وما صاحب ذلك من نزيف أدى إلى الوفاة وتمكن المتهمون من القرار فى زراعة القصب المجاورة.

وبجلسة ٢٣ نوفمبر ١٩٩٣ قضت محكمة الجنايات حضورياً بمعاقبة الطاعن وإجماع الآراء بالإعدام شتقاً ومعاقبة باقى المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن التهمتين الأولى والثانية وبراءتهم عن التهمة الثالثة ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة.

وطعن المحكوم ضدهم ومن بينهم الطاعن على ذلك الحكم بطريق النقض وبجلسة ٢٣ أبريل ١٩٩٦ قضت محكمة النقض بقبول طعنهم شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

وأعيدت محاكمة الطاعن وباقى المتهمين أمام محكمة الجنايات مشكلة بهيئة أخرى وبجلسة ١١ نوفمبر ١٩٩٧ قضت محكمة الجنايات حضورياً بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة ومعاقبة باقى المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة.

ولما كان الحكم الأخير باطلاً فقد طعن عليه المحكوم ضده الأول (الطاعن) بطريق النقض بشخصه من السجن وذلك بتاريخ ١١/٢٢ / ١٩٩٧ وقيد طعنه تحت رقم ٢١٧ / ١٩٩٧ تتابع سجن قنا العمومى .

وذلك للأسباب الآتية :

أسباب الطعن

أولاً : القصور فى البيان

ذلك أنه وعلى ما يبين من مطالعة مدونات أسباب الحكم المطعون فيه أن المحكمة تساندت فى قضائها بإدانة الطاعن وباقي المتهمين إلى الدليل المستمد من تقرير فحص المسروقات وإتخذت من هذا الدليل سنداً مع باقى الأدلة للقضاء بإدانة الطاعن والمتهمين الآخرين.

بيد أن المحكمة لم تحصل فى حكمها المطعون عليه مؤدى هذا الدليل أو مضمونه على نحو مفصل واضح وعلى نحو مستقل . بحيث يمكن من خلال مدونات الحكم ذاته معرفة كيفية إستدلال المحكمة به على إدانة الطاعن وباقى المتهمين ووجه إتخاذ سنداً لقضاء الحكم ضدهم بالإدانة.

وهو قصور شاب إستدلال الحكم يتنافى مع ما أوجبه المادة ٣١٠ إجراءات جنائية من ضرورة إشتمال كل حكم صادر بالإدانة على بيان مفصل واضح لواقعة الدعوى التى قضت المحكمة بإدانة المتهمين عنها بالإضافة إلى بيان مفصل كذلك لمضمون كل دليل من الأدلة التى تساندت إليها المحكمة فى قضائها وضرورة ذكر مؤداه وكيفية الإستدلال به على القضاء بإدانة المتهمين بحيث يمكن لمحكمة النقض ممارسة سلطتها على الحكم لبيان مدى صحته من عواره والتأكد من سلامة مأخذه ومصدره — إذ يستحيل عليها ممارسة هذا العمل إلا من خلال هذه البيانات المفصلة الواضحة لواقعة الدعوى ومضمون كل دليل من أدلة الثبوت ولا يكفى فى هذا المقام مجرد بيان المحكمة للدليل وحده بل يتعين بيان مؤداه وعلى نحو مفصل لا يشوبه الإجمال أو التجهيل أو الغموض أو الإبهام.

وإذ أغفلت المحكمة بيان مؤدى الدليل المستمد من تقرير فحص المسروقات كلية رغم تساند المحكمة إلى ذلك التقرير فى قضائها بإدانة الطاعن فإن الحكم المطعون عليه يكون قاصراً فى بيانه بما يوجب نقضه.

وكان على المحكمة حتى يسلم قضاؤها من هذا العوار أن تضمن الحكم الطعين بياناً لمضمون الدليل المستمد من تقرير فحص المسروقات على نحو يوضحه تفصيلاً وبوضوح تام حتى يمكن للمطلع على الحكم معرفة كيف إتخذته المحكمة سنداً لقضائها بالإدانة ومدى إتفاقه وتناسقه مع باقى أدلة الدعوى التى إتخذتها المحكمة ومن مجموعها دعائم للحكم وركائز لقضائه.

كما أن إغفال المحكمة لبيان مضمون ومؤدى ذلك الدليل ينبئ ولا شك عن أن المحكمة حين إستعرضت الأدلة فى الدعوى لم تكن ملمة به الإلمام الكامل الذى يهيئ لها الفرصة لتمحيصه التمحيص الشامل الكافى بما يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من واجب تحقيق البحث للتعرف على وجه الحقيقة . وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه كما سلف البيان .

ولما هو مقرر بأن القانون أوجب إشتمال كل حكم بالإدانة على بيان لمضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويورد مؤداه حتى يتضح وجه الإستدلال به وسلامة مأخذه تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وحتى يمكن التحقق من مدى موافقته لأدلة الدعوى الأخرى إذ لا يبين من الحكم عند إغفال بيان مؤدى أحد الأدلة ومضمونه أن المحكمة حين إستعرضته كانت ملمة به إلماماً شاملاً سيهيئ لها الفرصة لتمحيصه التمحيص الشامل الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من واجب تحقيق البحث للتعرف على وجه الحقيقة بما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

• نقض ١٤/١٢/١٩٨٢ س ٣٧ - ٢٠٧ - ١٠٠٠

• نقض ٩/٢/١٩٨٤ س ٣٥ - ٢٥ - ١٢٧

ولا يرفع هذا العوار عن الحكم أن تكون المحكمة قد تساندت فى قضائها بإدانة الطاعن إلى أدلة أخرى سلمت من هذا العوار لأنها متساندة ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر التصرف على أثر ذلك فى تقدير المحكمة لباقى الأدلة الأخرى.

• نقض ١٢/١/١٩٨٦ س ٣٧ - ٢٥ - ١١٤

ثانياً : القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق

ثابت بمحضر جلسة المرافعة (١١/١١/١٩٩٧) - أن دفاع الطاعن قدم صورة من مذكرة أسباب الطعن فى الحكم (السابق) وتمسك بما ورد بها كدفاع للطاعن أمام محكمة الموضوع فى الإعادة.

وتضمنت هذه المذكرة المكتوبة فى ٢٧ ورقة دفاعاً جوهرياً هاماً يشهد له واقع الدعوى، وأوردت فيما أوردت بياناً لبطلان الإعتراف المنسوب إلى المتهمين وعلى رأسهم الطاعن، ثابت فيه أنه بناء على طلب نيابة نجع حمادى فى القضية ٥١٢١ / ٩٢ جنابات نجع حمادى - وعلى الفص الطبى الشرعى للمتهمين (١) (الطاعن / متهم أول أصلاً) (٢) (المتهم الثامن) (٣) (متهم حدث فى القضية) (٤) (متهم حدث فى القضية) فإنه قد ثبت من الفحص الطبى الشرعى للمتهمين المذكورين مايلى :

(١) أن المتهم / (الطاعن) - وجد مصاباً بالآتى :

١ - كدمات رضوية طولية الشكل بلون فاتح بأطوال ١٥ سم، ٣ سم، ٥ سم وجميعها

بعرض ١ سم بأعلى يمين ويسار الظهر.

٢ — كدم رضى مثل سابقة ٤×٣ سم، ١×٥ سم بالعضد الأيمن وكدم آخر ٤×٣ سم بالكنتف الأيسر.

٣ — إصابات بالرأس زالت معالمها الأصلية بمرور الوقت دون ترك أثر واضح وارد التقرير، " وعليه فإن إصاباته الموصوفة رضية حدثت فى وقت قد يتفق وتاريخ الحادث فى ٩٢/١٠/٤ ويجوز حدوثها من الضرب بكرجاج وفق تصويره".

(٢) أن المتهم / (المتهم الثامن) — وجد مصاباً بالآتى :

١ — كدمات رضية متراسة بسمك ١ سم وطول ١٥ سم مائلة الوضع بأعلى خلفية الكتف الأيسر.

٢ — كدم رضى رطول ٢ × ١ سم بوحشية يمين الوجه.

٣ — كدم رضى بطول ٧ × ١ سم بخلفية الساق اليمنى.

٤ — أثر إلتئام بقطر ١ سم بجوار أخرى بقطر ٢ × ١ سم بوحشية أسفل عنين الجذع.

وقد أورد التقرير " وعليه فإن إصاباته الموصوفة رضية وحرقية حدثت فى وقت يتفق وتاريخ الحادث فى ٩٢/١٠/٤ ويجوز حدوثها من الضرب بكرجاج وحروق سجانر (يمين الجذع) وفق ماجاء بتصويره.

(٣) أن المتهم / (حدث) — وجد مصاباً بالآتى :

١ — كدم رضى ٣ × ١ سم بوحشية يمين الوجه.

٢ — كدم رضى فى الإلتهاب ٣ × ١ سم بخلفية الفخذ الأيمن، وأخرى مثلها ٢ × ١ سم بالكوع الأيسر، وأخرى ٢ × ١ سم بالركبة اليسرى.

وأورد التقرير " وعليه فإن إصاباته الموصوفة عاليه رضية سحجية حدثت فى وقت قد يتفق وتاريخ الحادث فى ٩٢/١٠/٤ ويجوز حدوثها من الضرب بكرجاج وفق تصويره".

(٤) أن المتهم / محمود الصغير (حدث) — وجد مصاباً بالآتى :

١ — أثره إلتئام على شكل طولى الشكل ١٥ × ١ سم بأعلى الكتف الأيسر وعليها قشرة جافة آخذة فى السقوط.

٢ — أثره إلتئام مغطى بقشرة جافة آخذة فى السقوط ٣ × ١ سم بالعضد الأيسر.

وأورد التقرير : " وعليه فإن إصاباته بالكنتف الأيسر والعضد الأيسر رضية يجوز حدوثها

من الضرب بكرجاج وفق ماجاء بتصويره فى وقت قد يتفق وتاريخ الحادث فى ٩٢/١٠/٤.

وهذا التقرير الطبى الشرعى الموجود بمفردات الدعوى، والذى لم يعرض له الحكم ولم يشر إليه بمدونماته، تقرير قاطع أن هؤلاء المتهمين ومنهم الطاعن قد تعرضوا لتعذيب وحشى ترك فيهم هذه الإصابات الكدمية والرضية والحرقية والسحجية المتعددة.

وأضافت المذكرة أن محكمة النقض قد قضت بأن "الإكراه المبطل للإعتراف هو كل ما يستطيل بالأذى مادياً أو معنوياً إلى المعترف فيؤثر على إرادته ويحمّله على الإدلاء بما ادّلى به" (نقض ١٩٨١/١/٧ - س ٣٢ - ١ - ٢٣) كما حكمت بأنه "من المقرر أن الدفع ببطلان الإعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد على عليه رداً سائعاً يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الإكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على هذا الإعتراف وأن الإعتراف الذى يعت به يجب أن يكون إختيارياً ولا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - إذا حصل تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر مشروع كائناً ما كان قد رهذا التهديد أو ذلك الإكراه" (نقض ١٩٧٣/١١/١٣ - س ٢٤ - ٢٠٨ - ٩٩٩، ١٩٧٥/١١/٢٣ - س ٢٦ - ١٦٠ - ٦٢٦)، كما حكمت بأنه: "من المقرر الإعتراف لا يعول عليه - ولو كان صادقاً متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره" (نقض ١٩٨٣/٢/١٦ - س ٣٤ - ٤٦ - ٢٤٤، ١٩٧٢/١٢/٢٥ - س ٢٣ - ٣٣ - ١٤٧٢، ١٩٧٢/١٠/١٥ - س ٣٤ - ٢٤٤ - ١٠٤٩).

وفى معرض بيان ما وقع فيه الحكم المنقوض من خلط بين مدلول الإعتراف وبين محض الإقرار بواقعة مادية، أوردت المذكرة أن "الإعتراف" الذى يؤاخذ به المتهم فى المواد الجنائية يجب أن يكون نصاً فى إقرار الجرمية وأن يكون من الصراحة والوضوح بحيث لا يحتمل تأويلًا" (نقض ١٩٣١/١/٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ - ١٤٩ - ١٨٦، ١٩٦٠/٥/١٠ - س ١١ - ٨٥ - ٤٤١، ١٩٦٨/٣/١٨ - س ١٩ - ٦١ - ٣٣١، ١٩٧٤/١/١٣ - س ٢٥ - ٢ - ١٦) - وهذا الإعتراف المشروط أن يكون نصاً فى إقرار الجرمية، ليس كل مجرد إقرار بواقعة مادية مقرون بنفى المسؤولية عنها، وجواز تجزئه الإعتراف فى المواد الجنائية لا يعنى أسباغ وصف الإعتراف على كل أقرار بواقعة مادية بحيث يحمل على أنه إقرار بالتهمة فليس إقراراً بجرم القتل العمل بالإقرار بأن سلاح الجانى قد أطلق أو أطلقه، ما دام هذا الإقرار مقروناً بأن إنطلاق السلاح كان بنوع السهو أو على سبيل الخطأ أو أن أطلقه كان على نحو عشوائى أو للتخويف ولم يكن بقصد أصابة المجنى عليه - وأن جواز بالأخذ بالإقرار بالواقعة المادية لا يعنى ولا يبيح أن يحمل الإقرار بالواقعة المادية على أنه أقرار بالقتل عمداً فالقصد الجنائى فى القتل العمد هو قصد مركب، ينطوى على إرادة الفعل، وعلى إرادة أحداث النتيجة، بحيث يثبت فى حالة إستعمال السلاح النارى أن الجانى أراد إطلاقه، وأراد أصابة المجنى عليه، وأراد فوق ذلك إحداث النتيجة وهى أزهاق الروح ولا يكون إقراراً بجرم القتل العمد وبالمسؤولية عنها إلا الإعتراف الواضح الصريح بأن الجانى أراد الإطلاق وأراد أصابة المجنى عليه وأراد وفاته.. كما أوردت المذكرة فى معرض النعى على ما وقع فيه الحكم المنقوض من خلط وخطأ فى التحصيل فى شأن الإعتراف المسند

إلى الطاعن، أن النيابة العامة لقصور وابتسار ما قيل أمام القاضى الجزئى فى تجديد الحبس، قد إستدعت المتهم الأول، الطاعن وافتتحت محضراً إثر جلسة تجديد الحبس مباشرة فى الساعة ٣٠، ١٢ ظهر يوم ١٠/٧/١٩٩٢ (ص ١٠٥ / ٩٤ بالملف المنسوخ) - لسؤال الطاعن فى معنى ومضمون ما قيل إجمالاً أمام القاضى الجزئى، فقرر المتهم ص ١٠٦/١٩٩٥ عدة مرات أن خروج ثلاث طلاقات كان بلا إرادة ولا قصد فقال: "كانوا غصب على لما انا حلجت من العربية" وقال: "أنا كنت طائر من العربية ومولى مبحر ناحية القصب ولما وقعت العيارات قامت من البندقية لأنها كانت معمره وأيدى جات على الزناد غصب على"، فلما سئل بذات الصفحة عن أتجاه البندقية لحظة انطلاق الأعيرة قال "أنا لما وقعت بأعدل نفسى وقعت على وشى وماسورة البندقية كانت متجة لفوق مقبل على الطريق"، فسألت النيابة بذات الصفحة: "س: وما قصدك من إطلاق العيرة النارية؟ أجاب جـ: "أنا مقصدتس حاجه وهما خرجوا غصب على لما انا وقعت"، س - وأين كان الضابط المجنى عليه فى تلك اللحظة؟ ج - أنا ما شفتهوش كان فين". - وأضافت المذكرة أن هذه الأقوال للطاعن ليست إقراراً بإرتكاب القتل العمد، ويستحيل أن تحمل على أنها إقرار بالقتل العمد، كذلك هى ليست إقراراً بالقتل الخطأ ولا يجوز أن تحمل على إنها إقرار بالمسؤولية عن القتل الخطأ لأن فى الرواية ما قد يصلح عذراً فى إنطلاق السلاح بغير قصد - فضلاً عن أن كل ذلك كان أثر تعذيب شديد لحق بالطاعن وباقي المتهمين تحدثوا فيه ورووه بالتحقيقات بعد ذلك بدءاً من ص ١١١ / ١١٠ وما بعدها، وحققته النيابة العامة وإندتبت لتحقيقه الطب الشرعى الذى جاء تقريره سالف البيان قاطعاً جازماً بتعذيب الطاعن وتعذيب غيره من المتهمين تعذيباً وحشياً شنيعاً دعا النيابة لتوجيه تهمته تعذيب الطاعن وباقي المتهمين لحملهم على الإقرار وإستعمال القسوة معهم لكل من شاهد الإثبات الثانى الرائد احمد على حمودة وشاهد الإثبات الثالث النقيب، إلى آخر ما ورد بهذه المذكرة من دفاع.

ومع أن الحكم المطعون فيه أشار ص ٥ من مدوناته إلى قيام دفاع الطاعن بتقديم هذه المذكرة وتمسكه بما ورد بها من أسباب، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض بتاتاً لمضمون هذه المذكرة وما تضمنته من دفاع جوهرى، لا بالإيراد ولا بالرد، وعول فى قضائه بإدانة الطاعن على الإقرار الباطل المسند إليه دون أن يتفطن بتاتاً لما تضمنته المذكرة المكتوبه وسلف بيانه من دفاع جوهرى يغير وجه الرأى يقينا فى شأن صحة وسلامة هذا الإقرار الباطل المتولد عن تعذيب وحشى.

وقد قضت محكمة النقض فى العديد من أحكامها بأنه :

"من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرات أو حواظف مستندات — هو تنمة للدفاع الشفوى، وتلتزم المحكمة بأن تعرض له إيراداً ورداً وإلا كان حكمها معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع".

- نقض ٣/٤/١٩٨٤ — س ٣٥ — ٨٢ — ٣٧٨
- نقض ١١/٦/١٩٧٨ — س ٢٩ — ١١٠ — ٥٧٩
- نقض ١٦/١/١٩٧٧ — س ٢٨ — ١٣ — ٦٣
- نقض ٢٦/١/١٩٧٦ — س ٢٧ — ٢٤ — ١١٣
- نقض ١٦/١٢/١٩٧٣ — س ٢٤ — ٢٤٩ — ١٢٢٨
- نقض ٨/١٢/١٩٦٩ — س ٢٠ — ٢٨١ — ١٣٧٨

كما قضت محكمة النقض بأنه :

"ولئن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة للرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال — إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها مايدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأدلتها وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينهما عن بصر وبصيرة، وأنها إذا إنتفتت عن دفاع المتهم كلية وأسقطته جملةً ولم توردته على نحو يكشف عن أنها إطلعت عليه وأسقطته حقه فإن حكمها يكون قاصراً".

- نقض ١٠/١٠/١٩٨٥ — س ٣٦ — ١٤٩ — ٨٤٠
- نقض ٣/١٢/١٩٨١ — س ٣٢ — ١٨١ — س ٣٢ — ١٨١ — ١٠٣٣
- نقض ٢٥/٣/١٩٨١ — س ٣٢ — ٤٧ — ٢٧٥
- نقض ٥/١١/١٩٧٩ — س ٣٠ — ١٦٧ — ٧٨٩
- نقض ٢٩/٣/١٩٧٩ ت س ٣٠ — ٨٢ — ٣٦٩
- نقض ٢٦/٣/١٩٧٩ — س ٣٠ — ٨١ — ٣٩٤
- نقض ٢٤/٤/١٩٨٧ — س ٢٩ — ٨٤ — ٤٤٢

وبرغم ذلك إستندت المحكمة كذلك فى قضائها بإدانة الطاعن وباقى المتهمين إلى الإعتراف الصادر من الطاعن بالتحقيقات وحصلت إعترافه بما مؤداه أنه إتفق مع باقى المتهمين والمتهمين الحدين على سرقة مخلفات الألمونيوم وحاز البندقية الآلية المضبوطة وبعد تمكنهم من السرقة فاجأهم الكمين ففروا هاربين وخرج من سلاحه عدة أعيرة نارية أحدثت إصابة المجنى عليه وإكتفت المحكمة بهذا القدر من أقوال الطاعن بالتحقيقات . فى حين أنه أوضح بأقواله المذكورة، ص ١١١ وما بعدها) أنه لم يطلق تلك المقذوفات على المجنى عليه المذكور ولم يعتمد إطلاقها بل خرجت من سلاحه عفواً ودون قصد عندما سقط على الأرض على وجهه وإصطدمت يده

بالزناد فخرجت الطلقات التى أصابته دون أن يشاهد المجنى عليه بسبب الظلام وحجب الرؤية تماماً ولوجوده داخل زراعة القصب البالغ إرتفاعها مترين و نصف.

وقال الطاعن ما نصه :

أنا ما قصدت الطلقات طلعت وخرجوا غصب عنى لما أنا وقعت وأنا بأهرب على شى وأيدى جات على الزناد غصب عنى وأنا ما شفتوش". وهى عبارات دالة على أن للواقعة صورة أخرى — وفق رواية الطاعن — خلاف الصورة التى أوردتها المحكمة عند تحصيلها لأقواله بالتحقيقات وإكتفت بقولها أنه أقر وإعترف بخروج الطلقات من سلاحه — وأنها أحدثت إصابة المجنى عليه . فى حين أن الثابت من تلك الأقوال أن واقع خروج الطلقات من ذلك السلاح أنها كانت دون فعل إرادى منه ودون أن ينصرف قصده إلى إطلاقها.

كما لم يذكر بأقواله بالتحقيقات أن تلك الطلقات بذاتها هى التى أصابت المجنى عليه المذكور والذى لم يشاهده بسبب الظلام وزراعة القصب التى حجبت الرؤية تماماً، وبذلك تكون المحكمة قد أجرت بتر أقوال الطاعن وأخرجتها بذلك عن مفهومها الصريح ودلالاتها الواضحة إلى معنى آخر لم يقصده ولم تنصرف نيته إلى التعبير عنه . وكان على المحكمة أن تحصل تلك الإقرارات كما هى موجودة بالأوراق دون بتر أو تجزئة على نحو يبين منه أنها كانت على علم كامل وفطنة تامة بمفهومها ودلالاتها ولا تجرى تجزئتها لأنها غير قابلة لها ولأنها تكون وحدة واحدة عن الصورة التى حدثت ووقعت من الطاعن ولا تكتفى بمجرد القول بخروج الطلقات التى أصابت المجنى عليه فى الوقت الذى أوضح فيه كيفية خروج تلك الطلقات وفى حين أنه لم يذكر بأقواله أنها هى التى أصابت المجنى عليه وأدت إلى وفاته.

ولا محل للقول فى هذا الصدد بأن للمحكمة أن تجزئ أقوال المتهم أو الشاهد وتأخذ ببعض أجزائها التى تظمئن إليها وتلتئم مع الصورة التى اعتنقتها عن الواقعة وأن تطرح باقى تلك الأقوال ما دامت لا تستقيم مع تلك الصورة التى عولت عليها وأخذت بها — لأن هذه السلطة مشروطة بأنه يجب أن يكون واضحاً من مدونات الحكم أن المحكمة أحاطت بأقوال الطاعن بأكملها ومارست سلطتها فى تجزئتها بغير بتر لفحواها ولأن فى ذلك ما يدل على أنها لم تفتن إليها ولا إلى مؤداها الصحيح ومعناها الذى قصده الطاعن عندما أدلى بها ولم تلم بالأساس الذى قامت عليه أقواله كما أوردتها بالتحقيقات — وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بقصور بيانه وفساد إستدلاله بما يستوجب نقضه.

ولما هو مقرر بأنه إذا كان مقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد أو المتهم فتأخذ منها ببعضها دون البعض الآخر — فإن حد ذلك ومناطه ألا تمسخ أو تبتتر فحواها بما يحيلها عن المعنى المفهوم من صريح عبارتها وأنه يجب أن يكون واضحاً من الحكم الذى وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة أحاطت بالشهادة ومارست سلطتها فى تجزئتها بغير بتر

لفحواها لأنها لو تبينتها على واقعتها وألمت إماماً صحيحاً بالأساس الذى أقيمت عليه لكان من المحتمل أن يتغير وجه رأيها فى الدعوى.

● نقض ٢٥ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ - ١٦٥ - ٧٦٥

كما كان على المحكمة أن تحقق دفاع الطاعن فى هذا الصدد وتقسطه حقه إظهاراً للحقيقة وهداية للصواب بواسطة الخبير الفنى وهو الطبيب الشرعى لبيان ما إذا كان من الممكن فنياً أن تتطلق الطلقات من السلاح المضبوط أثر سقوطه على الأرض دون تعمد أو قصد منه من عدمه . خاصة وأن دفاعه المبدى بكافة جلسات المرافعة قام أساساً على أن المجنى عليه أصيب من الطلقات التى أطلقت من أسلحة الشرطة وأفرادها عند تعقب الجناه وهى أسلحة تماثل فى أوصافها وأنواعها السلاح المضبوط كذلك . وهذا التحقيق لازم وضرورى لبيان مدى جدية هذا الدفاع الذى يمكن أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ولو دون طلب صريح من الداع لأن منازعته على هذا النحو تتطوى على المطالبة الجازمة بإجرائه ولأن تحقيق الأدلة فى المواد الجنائية هو واجب المحكمة فى المقام الأول ولا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه.

وقد تواتر قضاء محكمة النقض على أن :

" تحقيق الأدلة فى المواد الجنائية هو واجب المحكمة فى المقام الأول وواجب على المحكمة تحقيق الدليل مادام تحقيقه ممكناً وبغض النظر عن مسلك المتهم فى شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه".

● نقض ٢٤ / ٤ / ٧٨ س ٢٩ - ٨٤ - ٤٤٢

● نقض ٢١ / ٢ / ٧٢ س ٢٣ - ٥٣ - ٢١٤

● نقض ٢٥ / ١١ / ٨٤ س ٣٥ - ١٨٥ - ٨٢١

● نقض ١١ / ٥ / ٨٣ س ٣٤ - ١٢٤ - ٦٢١

● نقض ٥ / ١١ / ٤٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ - رقم ٢ / ٢ - ص ٢

● نقض ٢٥ / ٣ / ٤٦ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ - ١٢٠ - ١١٣

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه فى مواجهة المتهم شهادات الشهود مادام سماعهم ممكناً".

● نقض ١١ / ١١ / ٨٢ س ٣٣ - ١٧٩ - ٨٧٠

● نقض ٣٠ / ١ / ٧٨ س ٢٩ - ٢١ - ١٢٠

● نقض ٢٦ / ٣ / ٧٣ س ٢٤ - ٨٦ - ٤١٢

● نقض ١ / ٤ / ٧٣ س ٢٤ - ٩٣ - ٤٥٦

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" التحقيقات الأولية لا تصلح أساساً تبنى عليها الأحكام، بل الواجب دائماً أن يؤسس الحكم على التحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها فى الجلسة".

- نقض ١٩٣٣/١/١ - مجموعة القواعد القانونية (عمر) - ج - ٣٥ - ٣٢

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود بل بما يبيده فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته أظهاراً لوجه الحقيقة".

- نقض ١٩٧٣/٦/٣ - س ٢٤ - ١٤٤ - ٩٦٩

- نقض ١٩٦٩/١٠/١٣ - س ٢٠ - ٢١٠ - ١٠٦٩

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" لايقح فى واجب المحكمة القيام بالتحقيق الواجب عليها، أن يسكت الدفاع عن طلبه، **وقالت :** أن الدفاع الذى قصد به تكذيب أقوال الشاهد لايسوغ الإعراض عنه بقالة الأطمئنان الى ماشهد به الشاهد المذكور لما يمثلته هذا الرد من مصادرة للدفاع قبل أن ينحسم أمره بتحقيق تجريه المحكمة ولايقح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب إجراء هذا التحقيق مادام أن دفاعه ينطوى على المطالبة بإجرائه".

- نقض ١٩٢٠/١٢/٣٠ - س ٣٢ - ٢١٩ - ١٢٢٠

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" اذا كان الدفاع قد قصد به تكذيب شاهد الإثبات ومن شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فقد كان لزاماً على المحكمة أن تمحصه وتقسطه حقه بتحقيق تجريه بلوغاً الى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يدحضه أن هى رأت إطراره أما وقد أسكت عن تحقيقه وكان ما أوردته رداً عليه بقالة الأطمئنان الى أقوال الشاهد غير سائغ لما ينطوى عليه من مصادرة الدفاع قبل أن ينحسم أمره فإن حكمها يكون معيباً".

- نقض ١٩٩٠/٥/١٠ - س ٤١ - ١٢٤ - ٧١٤

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" بأنه لما كان الدفاع الذى أبداه الطاعن يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة وإلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها شهود الإثبات فإنه يكون دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل فى الدعوى لإظهار وجه الحق فيه. مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه أن تتخذ من الوسائل لتحقيقه وتحيصه بلوغاً لغاية الأمر فيه".

- نقض ١١ سبتمبر سنة ٨٨ طعن ٢١٥٦ لسنة ٥٨ ق

ولأن طلب التحقيق لا يشترط ان يكون مصاعاً في عبارات وألفاظ معينة بل يكفي أن يكون مفهوماً دلالة وضماً ما دام هذا الفهم واضحاً دون لبس أو غموض كما هو الحال في صورة أقوال الطاعن المطروحة.

• نقض ١٩٨١/١٢/٣٠ - س ٣٢ - ٢١٩ - ص ١٢٢٠

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإستندت المحكمة في إدانة الطاعن إلى ما جاء بأقواله الثابتة بالتحقيقات مع أنها لا تتفق والمعنى الذى حصلته منها بعد أن أجرت بترها على نحو يمسح معناها الصحيح الذى قصده ولا يتفق ومراده الذى إنصرفت إليه إرادته، كما نسبت إليه المحكمة قوله بأن الطلقات التى خرجت من سلاحه هى التى اصابت المجنى عليه بما لا يتفق والواقع والحقيقة الثابتة بالأوراق والتى قطع فيها بأنه لم يشاهد المجنى عليه وما جاء بدفاعه بالجلسة بأنه أصيب من المقذوفات التى أطلقتها أسلحة الشرطة - فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق قصور تسببيه وفساد إستدلالة قد تردى فى عيب القصور والخطأ فى الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه.

ثالثاً : قصور آخر فى التسبب

ذلك أن الدفاع عن الطاعن تمسك فى مرافعته ببطلان القبض عليه وعلى باقى الهيئة لبطلان الإذن الصادر من النيابة العامة لعدم جدية التحريات التى أجراها المقدم بكرى الصدفى السعيد مأمور قسم الشرطة لأنها جاءت سطحية لا تفيد أكثر من أن المتهمين قد ارتكبوا الواقعة وأن الطاعن الأول قتل المجنى عليه بسلاحه الآلى الذى كان يحمله . وهى تحريات تتسم بالإجمال والغموض ولا تسوغ إصدار الأمر بالتفتيش والقبض.

ولما كانت حالة التلبس قد إنتهت وتماحت بمرور الوقت إذ كان قد مضى على الواقعة أكثر من يومين لحين الضبط ومن ثم كان القبض باطلاً ويبطل بالتالى ما تلاه من إجراءات وما تكشف عنه الأدلة . خاصة وأن الإعترافات المعزوه إلى الطاعن وباقى المتهمين لإتصالها بالقبض الذى وقع باطلاً لبطلان الأذن الصادر من سلطة التحقيق ولأن ضبط السلاح وتلك الإعترافات ما كان ليحدث لولا هذا الإجراء الذى شابه عوار البطلان عملاً بالمادة ٣٣٦ إجراءات جنائية . والتى تبطل كافة الأدلة المترتبة على الإجراء الباطل والتى ما كانت لتوجد لولاه.

ورغم أهمية هذا الدفع وجوهريته فإن المحكمة لم تحصله فى حكمها ولم تظن إليه كما خلا حكمها من الرد عليه بما يسوغ إطراحه مع أنها إتخذت من الأدلة التى أسفر عنها تنفيذ الإذن الباطل السالف الذكر سنداً لقضائها بإدانته وكذلك باقى المتهمين وهو ما يبطل الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وكان على المحكمة أن تفتن لهذا الدفع الجوهري وتقسطه حقه إيراداً له ورداً عليه بما يسوغ إطراره وإذاتها ذلك فإن حكمها يكون معيياً متعين نقضه كما سلف البيان.

● نقض ١٩٨٥/٤/٦ - س ٣٦ - ٩٥ - ٥٥٥

كما تمسك الدفاع كذلك بأن الإقرارات التي أدلى بها المتهمون ومن بينهم الطاعن والواردة بالتحقيقات قد صدرت بناءً على الإكراه والتعذيب الواقع عليهم . فقد تعرضوا إلى شتى أصناف التهديد والإكراه في أعقاب ضبطهم فإضطروا إلى الإقرار فوقف الإعتداء عليهم وكذلك التهديدات التي وجهت إليهم كذلك من سلطات الأمن خاصة وأن المجنى عليه ضابط كبير من ضباط الشرطة . وقد فقدت سلطات الأمن صوابها لوفاته في الحادث وراحت تصب عذابها وغضبها على المتهمين ليظفروا بإقرارات يمكن إتخاذها أدلة ضدّهم خاصة وأن الحادث وقع ليلاً وفي ظلام دامس ولم يشاهد أحد الجناه الذين لاذوا بالفرار في أعقابهم وسط زراعات القصب العالية والمتصقة ببعضها بما يستحيل معها الرؤية نهائياً فما بال الحال في ساعة متأخرة من الليل ومع إنعدام وسائل الإضاءة كافة . ولهذا ووسط هذه العاصفة العاتية من الغضب لم تترك سلطات الأمن شيئاً من وسائل الإكراه والتهديد والتعذيب إلاّ باشرته وقارفته ضدّ المتهمين لحملهم على الإقرار وسرعان ما إنهارت قواهم وخارت وصدرت منهم تلك الأقوال أمام سلطة التحقيق لوقف العدوان الذي تعرضوا له هم وذويهم وأقاربهم . وقد ترك الإعتداء إصابات ظاهرة بعدد منهم وعلى رأسهم الطاعن الذي أصيب بإصابات جسيمة في أنحاء مختلفة من جسمه أثبتتها التقرير الطبي الشرعي المرفق بالأوراق والذي دل على إصابته بكدمات رضية طويلة بلون فاتح بطول ١٥ سم، ٣ سم، ٥ سم وجميعها بعرض ١ سم بأعلا يمين ويسار الظهر وكدم رضى مثل سابقة ٤×٣ سم، ١×٥ سم بالعضد الأيمن. وأصابات أخرى بالرأس وذهب التقرير الطبي السالف الذكر بأن إصاباته تحدث في تاريخ يتفق ووقت ضبطه ويجوز حدوثها من الضرب بكراباج (يوم ١٠/٤/١٩٩٢). كما أصيب كذلك المتهم الثامن بكدمات رضية بأعلى الكتف الأيسر ويمين الوجه وخلفية الساق اليمنى والساق اليمنى والجذع وقد حدثت تلك الإصابات في وقت يتفق وتاريخ ١٠/٤/١٩٩٢ أى في تاريخ ضبطه وتحدث من الضرب بكراباج وحروق سجاثر (يمين الجزع) وفق ما جاء بتصويره. كما أصيب المتهمان الحدثان و بإصابات متعددة تحدث من الضرب بالكرباج وفي وقت يتفق وتاريخ ضبطهما كذلك.

وبذلك تساند الدليل القولي المستمد من أقوال هؤلاء المتهمين والدليل الفنى المستمد من التقرير الطبي الشرعي بما يؤكد دفاع الطاعن وباقي المتهمين بأنهم وقعوا تحت تأثير الإكراه الوحشى والتهديد الجسيم وهو ما حملهم على الإقرار والإدلاء بالأقوال التي تم رصدها بالتحقيقات رغماً عنهم وتحت تأثير هذه العوامل وتلك الصور من الإكراه والتهديد وهو ما يبطل تلك الأقوال

ويبطل بالتالى الأدلة المستمدة منها لأن الإقرار الذى يعول عليه يتعين أن يكون صادراً عن إرادة حرة ومختارة.

فاذا صدر تحت تأثير الإكراه أو التهديد أياً كان قدره كان الإقرار باطلاً ولو كان صادقاً .. وعلى ذلك فإن العبرة فى الإقرار الذى يمكن إتخاذه دليلاً ضد المتهم ويمكن القضاء بإدانته بناءً عليه يتعين أن يكون صادراً عن حرية تامة وإختيار مطلق ولا يكفى أن يكون صادقاً مطابقاً للحقيقة والواقع. ولا يشترط فى الإكراه أن يكون على قدر معين من الجسامه لكى يبطل الإقرار بل أن التهديد وحده يبطل الإقرار متى عطل الإرادة وأعدم حرية الإختيار.

وقد أطرحت المحكمة ذلك الدفع بقولها :

"إنها تبادر القول بأن إقرارات المتهمين كانت وليدة إرادة حرة وسليمة وصدرت طواعية وإختياراً ولم تكن وليدة أى إكراه مادى أو أدبى وأية ذلك أن النيابة العامة عندما ناظرت المتهمين قبل إستجوابهم لم تجد بهم ثمة إصابات ظاهرة وقام وكيل النيابة بتعريفهم أن النيابة العامة هى التى تباشر التحقيق كما أن المتهم الثانى قرر للمحقق أن إصابة ساقه اليمنى حدثت من الفأس أثناء عمله فى الزراعة من أسبوع سابق على الحادث . ولو كان هناك ثمة إكراه لما كان هناك ما يحول دون ذكره بالتحقيق. كما أن المتهم الأول قرر بجلسة ١٩٩٢/١٠/٧ أمام قاضى المحكمة أثناء نظر أمر تجديد حبسه بأن الأعييرة النارية التى أصابت المجنى عليه وأودت بحياته كانت من البندقية الآلية التى كان يحملها ولا ينال من ذلك إصابات المتهمين (الطاعن) و..... و لأن هذه الإصابات لاحقة للإقرارات السابقة أمام المحقق فور القبض عليهم والتى صدرت منهم طواعية وإختياراً ولهذا تلتفت المحكمة عن هذا الدفع".

وما أوردته فيما تقدم لا يصلح رداً على الدفع ببطلان الإقرار لصدوره تحت تأثير الإكراه والتهديد الواقع على المتهمين لأن صدور الإقرارات أمام النيابة العامة وبعد التعريف بأنها سلطة التحقيق لا يعنى حتماً بأنهم كانوا يستجوبون بحرية تامة وإرادة مختارة . كما أن إمساحهم عن التمسك بحدوث الإكراه ضدهم وكذلك وسائل التهديد المختلفة لا يؤدى حتماً إلى تلك النتيجة التى خلصت إليها المحكمة وكذلك الحال بالنسبة لثبوت خلوهم من الإصابات عند مناظرتهم بمعرفة المحقق.

إذ لا يوجد ما يحول دون أن يكون هؤلاء المتهمين واقعين فى ذلك الوقت تحت تأثير الإكراه المعنوى والتهديد الذى أعدم إرادتهم وعطلها ولا شك أن لهذا التهديد من الآثار ما يفوق تلك المترتبة على الإكراه المادى . وجاء إستدلال المحكمة والنتيجة التى خلصت إليها بأن إصاباتهم التى كشف عنها التقرير الطبى الشرعى لاحقة على الإقرارات التى أدلوا بها فى التحقيقات متسماً بالفساد الظاهر فى الإستدلال والتعسف فى الإستنتاج إذ لا محل لإنزال العذاب

بهم والأذى بأجسامهم لحملهم على الإقرار بعد أن أدلوا بإعترافاتهم ورصدوا بأقوالهم ما طلب منهم الإدلاء به من وقائع.

ولما هو مقرر في هذا الصدد بأنه لا يجوز للمحكمة إطراح الدفع بصور الإقرار نتيجة للإكراه والتهديد بقالة أنه صدر أمام سلطة التحقيق المختصة أو أن المحقق ناظر المتهم فلم يجد به ثمة إصابات ظاهرة أو أنه أمسك عن الإفصاح عن التمسك بالإكراه الواقع عليه رغم إحاطته علماً بشخصية المحقق وأن النيابة العامة تقوم بإستجوابه . لأن هذا كله لا يحول دون إعتبار المتهم مكرهاً على الإقرار مضطراً إلى الإقرار بما نسب إليه نتيجة وقوعه تحت تأثير الإكراه المادى أو المعنوى فى أية صورة من صوره.

ولهذا فإن المحكمة تكون قد أطرحت ذلك الدفع بما لا يسوغ إطراحه ويكون حكمها فوق قصور تسببيه وقد شابه الفساد فى الإستدلال فضلاً عن التعسف فى الإستنتاج بما يبطله ويستوجب نقضه ما دامت المحكمة قد إتخذت من إعترافات المتهمين وعلى رأسهم الطاعن سنداً للقضاء بإدانتهم وركيزة لذلك القضاء ولو أنها تساندت فى قضائها المطعون عليه إلى أدلة أخرى لما تبين الأدلة من تساند وترابط بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر التصرف على أثر ذلك فى تقدير المحكمة لباقي الأدلة الأخرى.

و استقر قضاء النقض :

" على أنه لا يصح فى منطق العقل والبداهة أن يرد الحكم على الدفع ببطلان الإقرار الحاصل أمام جهة من جهات التحقيق لأنه كان وليد الإكراه بالإطمئنان إلى هذا الإقرار لحصوله أمام تلك الجهة ولعدم ذكر من نسب إليه الإقرار أمامها أنه كان مكرهاً عليه أو أنها بمناظرته فلم تلاحظ آثار تفيد التحقيق ما دام أنه ينازع فى صحة ذلك الإقرار أمام تلك الجهة".

كما أن سكوت المتهم عن الإفضاء بواقعة الإكراه فى أية مرحلة من مراحل التحقيق — كما يذهب الحكم — ليس من شأنه أن ينفى حتماً وقوع الإكراه فى أية صورة من صوره مادية كانت أو أدبية.

• نقض ٢٣ / ٢ / ١٩٨٣ — س ٣٤ — ٥٣ — ٢٧٤

وكان على المحكمة حتى يسلم قضاؤها من هذا العوار أن تجرى تحقيق هذا الدفع الجوهرى بلوغاً لغاية الأمر فيه خاصة وأن الواقع يسانده ويظهره اذ جاءت إصابات المتهمين سالفى الذكر دالة على وقوع الإكراه ضدهم بإستعمال الكرباج والأجسام الصلبة النراضة والسجائر المشتعلة فى أجسامهم كما دل على ذلك التقرير الطبى الشرعى المرفق بالأوراق — كما جاء بالتقرير الفنى كذلك أن إصابتهم ترجع إلى الوقت الذى قبض عليهم فيه أى قبل إستجوابهم بتحقيقات النيابة بما يقطع بأن تلك الإصابات كانت سابقة على الإستجواب وليست لاحقة عليه كما جاء بمذونات

أسباب الحكم – وإذ أمسكت المحكمة عن إجراء ذلك التحقيق مع لزومه وجاء ردها عليه عند إطراره مشوباً بما يبطله كما سلف البيان ومن ثم أضحى الحكم جديراً بالنقض.

رابعاً : قصور آخر فى التسبيب :

فقد تمسك الطاعن كذلك فى دفاعه الشفوى والمكتوب بإنعدام نية القتل لديه على فرض التسليم جداً بأنه مطلق المقذوفات النارية التى اصابت المجنى عليه. مقررأ أنه لم يكن يقصد إصابته وأن إطلاق المقذوفات النارية كان عشوائياً لا إرادياً ودون هدف معين وفى ظلام دامس وفى اتجاهات متعددة . ونظراً لأنه لم يكن يشاهد أحداً وهو فى زراعة القصب الكثيفة فقد إستحال القول بأنه إنتوى القتل أو أراد إزهاق الروح سواء كان المجنى عليه هو الهدف أو غيره.

وبذلك تكون نية القتل منعدمة كلية إذ لم يكن يبيغ من إطلاق المقذوفات المشار إليها إلا الفرار والهروب كما أن تلك النية لم تكن متصورة فى الظروف التى وقع فيها الحادث ومع الملابس التى أحاطت به كما أن ركن العمد وإرادة إطلاق المقذوفات لإصابة أحد أفراد الشرطة سواء كان المجنى عليه أو غيره لم تكن قائمة كذلك، ولعل الطاعن قد أفصح عن ذلك صراحة بما باح به للمتهم الأخير من أنه يخشى أن يكون قد اصاب أحد أفراد الشرطة من مطارديه وفق ما أوردته المحكمة بمدونات أسباب حكمها عند تحصيل إعتراف المتهم الأخير وقوله أن الطاعن أوضح له عقب الحادث أنه ضرب أحد رجال القوة وسال الله عز وجل ألا يكون قد فارق الحياة. وهو ما يقطع بأن نية القتل لم تكن متوافرة فى جانب الطاعن عند إطلاقه المقذوفات النارية ليتمكن من الهرب مع التسليم جداً بأنه مطلقها.

وأفصحت المحكمة عند ثبوت تلك النية فى جانب الطاعن بقولها" أنه إستعمل سلاحاً قاتلاً بطبيعته ووجه سلاحه إلى موضع قاتل من جسم المجنى عليه وإطلاقه أكثر من عيار نارى عليه عندما حاول تتبعه وباقى المتهمين ولو كان يقصد غير القتل لأطلق الأعيرة النارية إلى أعلا فى الهواء بقصد التخويف والإرهاب".

وما أوردته المحكمة فيما تقدم لا يصلح بياناً لنية القتل ولا يكفى لأستظهارها على نحو جازم قاطع لأن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم الإعتداء على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكاب الفعل الجنائى إزهاق روح المجنى عليه . وهذا القصد أمر يبطنه فى نفسه وبضمرة فى ضميره ومن المتعين على المحكمة أن تعنى بإستظهار هذا الركن بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه. ولا يكفى فى هذا المقام مجرد قول المحكمة بأن الطاعن إستعمل سلاحاً نارياً قاتلاً بطبيعته أو أنه ألحق به إصابات متعددة بموضع قاتل من جسمه لأن ذلك لا يعدو مجرد ترديد للإفعال المادية التى إرتكبها ولأن هذا القول لا يفيد

حتماً أن الطاعن قصد قتل المجنى عليه أو إزهاق روحه . كما أن إمساك الطاعن عن تصويب فوهة سلاحه إلى أعلا للأرهاب والتخويف لا يعنى حتماً كذلك أنه قصد قتل المجنى عليه وإزهاق روحه . لأن ذلك القول بفرض صحته لا يعنى سوى إرادة الفعل المادى وحده المكون للجريمة ولا يعنى بالضرورة أن الطاعن أراد إحداث النتيجة وهى إصابة المجنى عليه وقصد إضافة إلى ذلك إزهاق روح المجنى عليه وإتجهت نيته إلى قتله .

ولا يغير من ذلك قول المحكمة بأن الطاعن قصد إزهاق روح المجنى عليه لأن هذا القصد هو النتيجة التى يضمورها الجانى فى نفسه والمراد إستظهارها والكشف عنها ببيان الأدلة والمظاهر التى تدل عليها وتكشف عنها وتقطع بثبوتها . وهو ما قصر الحكم فى بيانه بما عابه وإستوجب نقضه .

هذا إلى أن المحكمة لم توضح بمدونات أسباب حكمها كيف إستطاعت الجزم والقطع بثبوت نية القتل فى جانب الطاعن رغم أنه لم يكن فى إستطاعته مشاهدة المجنى عليه بسبب كثافة زراعة القصب والظلمة الحالكة التى كان عليها مكان الحادث وكيف يستقيم القول بثبوت تلك النية مع ما أفصح عنه للمتهم الأخير بأنه يخشى أن يكون قد قتل أحد أفراد القوة أثناء مطاردته وباقى الجناه . وكان عليها أن تعرض لهذه العناصر بأكملها وجميعها قاطعة فى نفي نية القتل عن الطاعن وإذ لم تعرض لها كلية وجاء حكمها مشوباً بقصور ظاهر عند الإستدلال على ثبوت تلك النية فضلاً عما عابه من فساد وتعسف فإنه يكون معيباً متعين النقض .

ولا يقدح فى ذلك أن تكون المحكمة قد قضت بإدانة الطاعن بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وهى مبررة لجريمة إحراز السلاح الآلى المضبوط دون ترخيص . لأن الطاعن ينازع فى صورة الواقعة برمتها ، ومن المقرر فى هذا الصدد أنه لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة متى كان ينازع فى صورة الواقعة بكافة كيوفها وأوصافها القانونية المختلفة وما إشتملت عليها من جرائم .

● نقض ١٩٨٦/١١/٣٠ - س ٣٧ - ١٨٨ - ٩٨٥

واستقر قضاء النقض على أن مجرد إستعمال المتهم لسلاح نارى بطبيعته والحاق إصابات متعددة بمواضع قاتلة من جسم المجنى عليه لا يفيد حتماً أنه قصد إزهاق روحه ولا يكفى الإستدلال بهذه الصورة فى إثبات هذا القصد . وأن مجرد ترديد الأفعال المادية التى قارفها المتهم لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما دام الحكم لم يكشف عن قيام هذه النية بنفسه كما لا يكفى فى ذلك مجرد قول المحكمة أن الطاعن قصد من ذلك التمكن وزملائه من الهرب والفرار إذ أن قصد

إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه.

- نقض ١٩٨٢/١١/١٦ - س ٣٣ - ١٨٢ - ٨٨٧
- نقض ١٩٧٧/١/١٠ - س ٢٨ - ١٢ - ٥٧
- نقض ١٩٩٦/٤/٢٣ الطعن رقم ٣٢٠٣ لسنة ٦٤ ق

خامساً : قصور آخر فى التسبب وإخلال بحق الدفاع

فقد ذهب الدفاع فى مرافعته الموجودة بمحضر جلسة المحاكمة إلى أن لواقعة الدعوى صورة أخرى مختلفة تماماً عن تلك الصورة التى وردت بأقوال المتهمين فضلاً عن إعتراقاتهم التى شابها البطلان بسبب الإكراه الواقع عليهم والتى دلت عليه الإصابات العديدة التى وجدت بأجسامهم وكذلك للتهديد الواقع عليهم لحملهم على الإعتراف بجرائم لم تقع منهم حتى يتوقف التعذيب الذى تعرضوا له فى أعقاب ضبطهم وأثناء إدلائهم بالإعتراقات سواء فى محضر الضبط أو بالتحقيقات أو أمام قاضى المعارضات . كما أن الأوراق جاءت خالية من أى دليل مستمد من شهادة أى من الشهود . إذ إستحالت الرؤية والمشاهدة بسبب الظلام وكثافة زراعة القصب . وهو ما يعنى المطالب الجازمة والقاطعة بإجراء معاينة تصويرية للواقعة فى الظروف التى وقع فيها الحادث وفى ذات الزمان والمكان الذى وقع فيه . وهذا الطلب يستفاد ضمناً وحتماً من مرافعة الدفاع ودلائلها بما كان يتعين على المحكمة إجابته خاصة وأن تلك المعاينة ممكنة وليست مستحيلة وظاهرة التعلق بالدعوى ولازمة للفصل فيها. وجاء الإدعاء بضبط الطاعن وبحوزته سلاحه المستعمل فى الحادث ظاهر الكذب واضح الإفتراء إذ لا يتصور أن يكون محرزاً للسلاح المذكور حال ضبطه بعد الحادث بصورة ظاهرة وكان طبيعياً أن يتخلص منه ويعمد إلى إخفائه فى مكان لا يمكن الوصول إليه إذا كان قد إستعمله فى الجريمة فعلاً أو كان خاصاً به كما أن وجود المتهمين بالسيارة النقل كان يكفى لنقلهم فى أعقاب الجريمة.

يضاف إلى ما تقدم أن أفراد قوات الشرطة كانوا مسلحين بالبنادق الآلية التى تماثل فى عيارها وطلقاتها السلاح المضبوط ومن الجائز جداً والحال كذلك أن يكون المجنى عليه قد أصيب بمقذوفات نارية مطلقة من أسلحة الشرطة وكان يتعين تحقيق هذا الدفاع الجوهري إذ يترتب عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى وذلك بسؤال الشهود وإستطلاع رأى الطبيب الشرعى فى أمكانية إصابة المجنى عليه منها . وبذلك يصبح الإتهام شائعاً بين أشخاص متعددين ولا يمكن حصره فى الطاعن وحده . هذا إلى أن الحادث لم يسفر إلا عن إصابة المجنى عليه وحده وفى فحده ولو أن النية قد انعقدت على قتله لأصيب غيره من المطاردين من أفراد الشرطة . وهو ما يقطع بأن إطلاق النار المتبادل كان عشوائياً للإرهاب والتخويف وليس للإصابة والقتل.

ونازع الدفاع كذلك فى مكان الحادث وقرر أنه لم يحدث فى المكان المحدد بالمعاينة وأن إتجاهات الإطلاق ومساره لا تتفق مع ما جاء بتقرير التشريح إذ أصيب المجنى عليه من الخلف وليس من الأمام.

وتصدت المحكمة لذلك الدفاع بقولها أن مكان الحادث وفق ما حدده شهود الإثبات وجدت به بقع دموية وأن التقرير الطبى الشرعى لم ينف إمكانية حدوث إصابات المجنى عليه وفق أقوال شهود الإثبات وهو رد قاصر لأن المكان المحدد المذكور لم يعثر به إلا على بقعة دموية صغيرة من الدماء لا تتناسب مع النزيف الغزير الذى نتج عن إصابة المجنى عليه والتى أدت إلى تهتك شريان الساق اليسرى وأوردتها . بما كان يستلزم وجود العديد من البقع الدموية فى ذلك المكان لو أن الحادث وقع به فعلاً . كما لم تجر المحكمة المعاينة المطلوبة من الدفاع ولم تعرض لباقي أوجه دفاعه السابقة بالتحصيل والرد رغم جوهريتها وهو ما عاب الحكم المطعون فيه وإستوجب نقضه.

● نقض ١٩٨٥/١٠/١٠ س ٣٦ - ١٤٩ - ٨٤٠

وحيث أنه لما تقدم جميعه فإن الحكم المطعون فيه يكون وقد ران عليه عوار البطلان بما يستوجب نقضه.

ولما كان هذا النقض للمرة الثانية فإنه يتعين أن يكون مع النقض تحديد جلسة لنظر الموضوع أمام محكمة النقض.

ولما كان الإستمرار فى تنفيذ الحكم المطعون فيه يترتب عليه أضرار جسمية لا يمكن مداركتها بما يحق للطاعن طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتاً ريثما يفصل فى هذا الطعن.

فلهذه الأسباب

يلتمس الطاعن من محكمة النقض الأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها ضده مؤقتاً ريثما يفصل فى هذا الطعن.

والحكم :

أولاً : بقبول الطعن شكلاً.

ثانياً : وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة أمام محكمة النقض للفصل فى الموضوع مجدداً.

المحامى / رجائى عطية